

فلسطين اليوم

متابعات إخبارية يومية تُعنى بالشأن الفلسطيني

142 - 2005/9/21 :



تصدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre For Studies & Consultations

			1
			2
			3
3			
4			
5			
			4
			5
6			
6			
7			
7			
		25	7
			8
7			
8			
8			
8			
8			
8			
9			
9			
			9
			10
9		10	
9			
10			
		32	17



10				.18
10	48			.19
10				.20
11				.21
11				.22
11				.23
11			:	.24
12				.25
12				.26
12				.27
			:	
12				.28
13				.29
13	"	"		.30
13				.31
14	48			.32
14		10		.33
14				.34
14			20	.35
15				.36
15				.37
15				.38
16				.39
16	!		:	.40
16			:	.41
			:	
16				.42
17				.43
17				.44
17				.45
17				.46
18				.47



18		.48
		_____:
18		.49
18		.50
18		.51
		_____:
19		.52
19		.53
19		.54
19		.55
		_____:
2056
21	قريع: الرواية الفلسطينية الكاملة لمفاوضات اوسلو (7):	.57
25	منع مشاركة حماس في الانتخابات سيُضر اسرائيل...يوحنا تسوريف	.58
2659
2760
29		_____:

2005/9/21

2005/9/21

2005/9/21

2005/9/20



:

2005/9/21

:

2005/9/21

:2005/9/20

278

:

-

2005/9/21

:

2005/9/21

2005/9/21



2005/9/21

2005/9/21

2005/9/21

2005/8/21

2005/9/21

2005/9/21



2005/9/21

2005/9/21

2005/9/21

2005/9/21

2005/9/21

2005/9/21

2005/9/21

2005/9/21



2005/9/21

2005/9/21

3

2005/9/21

الاتحاد الاماراتية 2005/9/21

2005/9/21

600

25

25

2005/9/21

2005/9/21



:

2005/9/21

2005/9/21

- :

!!

2005/9/21

:



2005/9/21

2005/9/21

2005/9/20

10

10

2005/9/21

2005/9/21



32

32

521

76

19

19 13

2005/9/21

-

3

60

97

2005/9/21

48

48

2005/9/21



2005/9/21

2005/9/21 48

« » : -

2005/9/21

2005/9/21

27

2005/9/21



1500

2005/9/21

2005/9/21

20

32

2005/9/21

67

2005/9/21 48



2005/9/21 48

2000 1000

2005/9/21 48

2005/9/21



2005/9/21

48

48

2008

2005/9/21

10

:

.2015

-

!

10

2006

2005/9/21 48

2005/9/21

20

2005/9/21

20

32



2005/9/20

16

2005/9/20 48

2005/9/21

(48)

2005/9/21

: 2005/9/21

150

15

2005/9/21

7800

() .

, , 2005/9/21



14 15 35

2005/9/21 48

:

!

:

2005/9/20 48

!

:

1000

72

:

2005/9/21

8 908.51

5.68 1.53

877

24



8

11

2005/9/21

2005/9/21

.()

:

200 10

2005/9/21

:

2005/9/21

:

250 200

2005/9/21



:

15

2005/9/21

.

:

50 30

%5

22

2005/9/21

:

2005/9/21

:

350

2005

2005/9/21

« »

« »

« »

« »

2005/9/21



1559

2005/9/21

2005/9/21

2005/9/21

194



2005/9/21

2006

1967

.2006

2005/9/20

قريع: الرواية الفلسطينية الكاملة لمفاوضات اوسلو (7):

محادثات استكشافية

بدأت المفاوضات أقرب ما تكون الي مناقشة عامة، جري فيها التطرق الي مختلف المسائل والموضوعات، أي من دون التعمق أو التركيز علي أي مسألة محددة، رغبة منا في استجلاء ما لدي الجانب الاسرائيلي من أفكار واقتراحات. بدأت الحديث باللغة العربية، منعاً لحدوث أي التباس في المعني أو المصطلحات، تاركاً مهمة الترجمة الي عضو وفدنا الدكتور ماهر الكرد. وقد انطلق حديثي في الجلسة الأولى مستنداً الي عشرة مبادئ توجيهية، تم وضعها في تونس مع الأخ أبو مازن من جانب اللجنة العليا للمفاوضات التي كان يرئسها الأخ أبو مازن نفسه، وأرسلت الي الفريق المفاوض في واشنطن كذلك، وذلك قبل يومين من سفرنا الي أوسلو. وكانت هذه المبادئ تقوم علي ما يلي:

1 - الهدف، هو الوصول الي اتفاق سلام عادل، شامل ونهائي، عبر مفاوضات مباشرة تستند الي قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.

2 - نطاق السلطة الانتقالية الفلسطينية يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ويتم الاتفاق علي بحث الاستثناءات الادارية خلال المفاوضات، علي ألا تخلّ هذه المفاوضات بولاية القرارين 242 و338 ومبادئ القانون الدولي.

3 - تمارس السلطة الانتقالية الفلسطينية كافة السلطات التي يتفق علي نقلها اليها، مع الأخذ بعين الاعتبار اجراء مراجعة للقوانين المرعية.

4 - يتم اختيار السلطة الانتقالية بالانتخاب العام والحر المباشر من قبل جميع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة حسب احصائيات يوم 1967/6/4.

5 - تتولي جهات دولية يتفق عليها مراقبة عمليات الانتخاب ونقل السلطة.

6 - تنشأ لجنة ثنائية لبحث القضايا المشتركة وفض النزاعات (بين السلطة الانتقالية الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية).

7 - تشكل لجنة تحكيمية، تحال اليها كافة الأمور المختلف عليها من لجنة فض المنازعات، في حال تعذر التوصل الي حل لها، وذلك من راعيي المؤتمر ومصر والأردن والأمم المتحدة، ويضم اليها ممثلان عن السلطة الانتقالية وحكومة اسرائيل، أو أطراف أخرى يتفق عليها.

8 - ان قضايا الأمن في مفهومها الاستراتيجي والمستقبلي، بما تعنيه من تجسيد لأفكار التعايش السلمي في المنطقة، تتطلب دراسة منطلقة من توفر النوايا الحسنة لدي كافة الأطراف، والرغبة الصادقة في البحث عن المصالح المشتركة، بما يعطي الأمن مفهوماً ايجابياً يجعل الجميع حريصين عليه.

9 - يبدأ الطرفان ببحث المرحلة النهائية بعد سنتين من تطبيق المرحلة الانتقالية أو حسب الاتفاق، أيهما أقرب. وفي كل الأحوال نبدأ في موعد لا يتعدى بداية السنة الثالثة من هذه المرحلة.

10 - ودون الاجحاف بالمرحلة النهائية، يتم بشكل غير رسمي دراسة امكانية انشاء اتحاد كونفدرالي للبحث في أفضل السبل والوسائل المناسبة لاستقرار المنطقة واشاعة السلام.

علي خلفية هذه النقاط التوجيهية المتفق عليها في تونس، والمستندة الي رسالة الدعوة التي تسلمها الوفد الفلسطيني في القدس الي حضور مؤتمر مدريد، اضافة الي أفكار تم استقاؤها من التجربة المثيرة للاحباط في مفاوضات واشنطن، اذ لم تتمكن هناك من الاتفاق حتي علي جدول أعمال مشترك، ناهيك عن أفكار وردت في مشاريع تسوية لم يحالفها النجاح، وأخري وردت علي ألسنة مسؤولين امريكيين كثيرين، آخرهم كان ادوارد دجيريجيان الذي التقى، في تلك الأثناء، وفداً فلسطينياً في العاصمة الامريكية، علي خلفية ذلك كله بدأت حديثي في أول جولة مفاوضات شهدتها النرويج، في سارسبورغ.

ومن الواضح أن النقاط العشر التي كانت بمثابة مبادئ توجيهية، سميت في حينه باسم مسودة اتفاق اعلان مبادئ غير نهائية وجرى عرضها علي المرجعيات السياسية لكلا الوفدين في أعقاب انتهاء الجولة الثانية في شباط فبراير

1993، الأمر الذي يجعلنا نؤكد، بثقة واطمئنان شديدين، أن المادة الأساسية لاتفاق اعلان المبادئ، الذي ظل محل أخذ ورد طوال الجلسات التفاوضية اللاحقة، كانت مستمدة من النقاط العشر المذكورة سابقاً، ومرتكزة علي جملة المفاهيم الفلسطينية المتصلة بالغاية النهائية لعملية التفاوض هذه؛ أي أنها لم تكن مسودة اسرائيلية، ولم تكن من وحي بنات أفكار يائير هيرشفيلد، وفق ما روج له غير العارفين ببواطن ما جري في سارسبورغ وأوسلو، غداة اعلان توقيع هذا الاتفاق.

فكرة اعلان المبادئ

وفي غمرة حديثي الاستهلاكي لهذه الجولة التفاوضية، طرحت علي الجانب الآخر فكرة العمل علي وضع اعلان مبادئ، وذلك كي تتمكن من تجاوز الاطار النظري لهذه المفاوضات الي ما هو أكثر أهمية؛ وأعني بذلك: الاطار العملي. وبالذهنية هذه، طرحت كذلك فكرة قيام اسرائيل ببعض الخطوات العملية الملموسة في اطار اجراءات بناء الثقة في المجال الاقتصادي، مثل الترخيص لبنك تنمية فلسطيني، مصنع أسمنت، ميناء تجاري في غزة، مشاريع اسكان ومنها الوحدات السكنية في القدس، وذلك الي جانب مجموعة أخرى من الأفكار التي أثارت خيال الأستاذين الاسرائيليين، وحثتهما علي الظهور بمظهر أكثر جدية، وأقل أكاديمية.

لقيت، رداً فعل أولية ايجابية من جانب هيرشفيلد، الذي رأي في الانسحاب من قطاع غزة أمراً من شأنه أن يساعد رئيس الحكومة الاسرائيلية، المنتخب حديثاً، علي التقدم الي الأمام في خطته لتغيير أولويات الأجندة الاسرائيلية، وخصوصاً أن معظم الجمهور الاسرائيلي يؤيد مثل هذا الانسحاب.

علي أي حال، فانني أود أن أضع ضمن ملاحق هذا الكتاب نص التقرير الذي لخصت فيه ما دار في اجتماع سارسبورغ يومي 20 و 21/1/1993، وقدمته الي القيادة العليا لدي عودتي الي تونس في ذلك الوقت، وخصوصاً أن هذا التقرير كان بمثابة حجر الأساس لكل البناء الذي جري عليه فيما بعد، وكان قبل ذلك الأساس الذي أجرت عليه القيادة العليا الفلسطينية تقويمها لجدية هذه القناة، وتقويمها الأولي لما يمكن أن يطرحه الاسرائيليون من أفكار ومقترحات عبر هذين الأستاذين، اللذين لم يفصحا بعد عن هويتهم الحقيقية، ولم يقرّأ بأي صفة رسمية لهما، ولم يعترفا بعد باسم من يتحدثان عبر هذه القناة.

الصنارة والطعم

كانت القيادة العليا التي لم تنقطع عنها، هاتيفياً، طوال يومي الجولة الأولى في 20 و 21 كانون الثاني يناير 1993، تترقب عودتنا الي تونس بفارغ الصبر، لمعرفة النتائج الأولية، وتقويم الحصيلة الأولي، وسبر غور الافتراضات المسبقة، واجراء اعادة تقدير للموقف، واتخاذ القرار الملزم ازاء هذه العملية المكتومة: امّا بالتوقف عند هذا الحد الذي بقي فيه المفاوضات الاسرائيليان ينكران أي صفة رسمية لهما، واما بالمضي قدماً في غمار هذه التجربة التفاوضية المفتوحة علي شتي الاحتمالات.

وكان الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن ينتظران الاستماع مني الي ما هو أكثر، وأغني وأشمل، مما جاء في التقرير المقدم عن تلك الجولة، اذ كانا معنيين بأدق التفاصيل، واكتناه الأفكار، ومعرفة سياق الحوارات، والوقوف علي الأجواء المحيطة، سعياً وراء بناء افتراضات جديدة، أو مراجعة افتراضات سابقة، سواء تعلقت تلك الافتراضات بالهوية الحقيقية لهذين الأستاذين المفاوضين، أو اتصلت بماهية المرجعية السياسية التي تقف وراءهما، ناهيك عن الرهانات التي يمكن تعليقها علي مثل هذه اللقاءات في اطار ما سيلبي من لقاءات.

ولعل من المفيد أن ألقى بعض الضوء علي جوانب من الحوار الداخلي، الذي دار لدينا في أعقاب أول جلسة مفاوضات من نوعها عبر هذه القناة.

المسألة الأولي كانت تتعلق بالسؤال علي الهوية الحقيقية لهذين الأستاذين المفاوضين، وما اذا كانا حقاً مخولين التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وما اذا كانا قادرين علي التزام ما يمكن أن يتم الاتفاق عليه، وهل الاشارات نصف الصريحة التي قدمها خلال الجولة الأولى كافية فعلاً للاستنتاج أنهما مفاوضان مخولان من مرجع سياسي اسرائيلي قادر علي التعهد بتنفيذ ما يمكن أن يتم الاتفاق؟

المسألة الثانية كانت تتصل بمدى قوة الخطوط الحمر الاسرائيلية المرفوعة في وجوهنا سلفاً، وخصوصاً تلك المتعلقة منها بقضايا أساسية، مثل ازالة الاحتلال والانسحاب، حل قضية اللاجئين، المياه، المستوطنات، القدس وغيرها، أو تلك الخطوط المتعلقة بمسائل أقل استحكاماً بالموقف السياسي الاسرائيلي المعن، مثل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، الانسحاب من قطاع غزة، ..

وفي خضم هذه الحوارات، خلصنا الي بناء اطار نظري لموقف تفاوضي فلسطيني يقف علي أعتاب جولة جديدة، قوامه أننا نقف أمام مفاوضات تشكو ضعفاً تكوينياً ناجماً عن عدم التأكد من مدى رسمية الجانب الاسرائيلي للمفاوض، وأتينا نقف أيضاً أمام نتائج مفاوضات تقوم علي عدم التأكد.

نشأ تقدير لدينا أن اسرائيل التي مدت رأس الخيط، أيقنت في هذه الأونة، أن تكاليف المواجهة المتواصلة مع الشعب الفلسطيني باتت باهظة جداً، وأن هذه المواجهة الدامية مرشحة للتصاعد أكثر فأكثر، وربما تحولها في المستقبل من صراع يبدي فيه الفلسطينيون الآن ميلاً الي الحل الوسط علي أساس حدود الرابع من حزيران يونيو 1967، ورغبة في التعايش بين دولتين علي أرض واحدة، الي صراع يأخذ طابعاً دينياً متفاقماً، يملئ فيه المتطرفون من علي كلا ضفتي الصراع، مواجهة ترتدي صبغة دينية عنيفة، يحل فيها النفي والاستئصال محل التسوية السياسية المتوازنة المبنية علي قاعدة حل وسط، أي مواجهة أكثر دموية وأشد تعقيداً، ومرشحة للامتداد والاتساع في المكان والزمان، وذلك علي نحو يزيد في شدة وطأة التكاليف الراهنة للمواجهة القائمة بصورة غير محتملة، ولا سيما للجانب الاسرائيلي.

كما بدا لنا، أن هناك لحظة سياسية مؤاتية يجب عدم تفويتها، ونحن في وضع ذاتي مثير للمخاوف المستقبلية علي كفاحن الوطني وقضية شعبنا الفلسطيني، ناهيك عن وضع عربي لم يعد قادراً، أو حتي راجباً في حمل أوزار القضية الفلسطينية، الي جانب وضع دولي انقلبت فيه المعادلة الكونية بالكامل لغير مصلحتنا. وبدا لنا كذلك أن هذه اللحظة السياسية المؤاتية يجب التقاطها الآن، بعد أن لاح بعض علامات النضوج في المشهد السياسي الاسرائيلي القائم، أو علي الأقل لدي حزب العمل الصاعد لتوه الي سدة الحكم في الدولة العبرية، رافعاً شعار السعي لتحقيق السلام كأولوية أولي علي جدول أعماله.

ورقة الصمود

كانت لدينا ورقة الصمود الفلسطيني الذي لم تتمكن اسرائيل من كسره قط، وكانت لدينا القدرة علي افشال أي حل فيه تجاوز لمنظمة التحرير الفلسطينية أو افتتات علي وحدانية تمثيلها الشعب الفلسطيني، كما كنا تجاوزنا في تلك الأثناء، الي حد كبير، حالة العزلة والقطيعة العربية التي ألمت بنا بعد حرب الخليج الأولي، وبدأنا باستعادة علاقاتنا الطيبة والقديمة بدول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول.

الي جانب ذلك، كان لدينا أوراق لا يمكن تفعيلها واستثمارها الا عند عرضها. فقد كان لدينا فهم، لم يكن من قبل، فيما يتعلق بالحساسية الاسرائيلية المفرطة في قضايا الأمن، التي اتضح لنا أنها بقرة مقدسة لا يمكن لاسرائيل ذبحها. فصرنا أكثر استعداداً للتعامل بايجابية مع هذا القلق الأزلي المزمن الذي يتلبس العقلية الاسرائيلية ويتحكم فيها بقوة شديدة.

وكان لدينا عرض يمكن التلويح به، اذ كان مستقراً في الذهنية الاسرائيلية أنه من دون حل مرض مع الفلسطينيين لا سبيل لرفع المقاطعة وتطبيع علاقات اسرائيل بالمحيط المجاور؛ بدليل أن السلام المتحقق مع مصر منذ أعوام طويلة، لم يفتح باباً أمام أي بعثة دبلوماسية أو شركة اسرائيلية أو سائح في العالم العربي ما دام جوهر الصراع لم يحل بعد.

ومن دون مبالغة أو تقليل شأن، بتنا نملك ورقة تفاوضية بالغة الأهمية، هي جدية التوجه الفلسطيني نحو تحقيق السلام، والبحث عن سبيل تفاوضي لاستعادة الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. وهو توجه بدأت ارهاساته المبكرة منذ أعوام مديدة، ظل يتطور ويكتسب المزيد من قطاعات الرأي العام الفلسطيني، الي أن أصبح في تلك الأونة بمثابة قناعة واسعة يشترك فيها أغلب الفلسطينيين، ولا سيما في خضم تلك الانتفاضة المجيدة التي كانت بدأت في أواخر سنة 1987. كما أن ذلك التوجه، في تجلياته الأخيرة الواضحة، بات بمثابة

سياسة رسمية معتمدة من المؤسسة الفلسطينية، وخصوصاً بعد أن اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته لسنة 1988، اعلان الدولة الفلسطينية، وأسقط معارضته لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، الأمر الذي مكن المنظمة، في حينه، من تدشين أول حوار رسمي وعلني مع الولايات المتحدة الامريكية.

علي هذه الخلفية العريضة، رسمنا خطأً تفاوضياً فيه من المرونة والواقعية بقدر ما فيه من الرغبة والارادة والتصميم علي تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية الأساسية بلا نقصان، اذ تم وضع اطار عام تنقسم فيه المفاوضات الي مرحلتين مترابطتين:

الأولي تهدف الي تحقيق انجازات ومكاسب قابلة للتحقق في المدي القريب، ولا سيما أن التنازلات الاسرائيلية المطلوبة لتحقيق مثل هذه المكاسب تقع علي هامش دائرة الرفض والممانعة لدي قيادة حزب العمل، وليس في موقع القلب من هذه الدائرة المغلقة علي عدد كثير من القضايا الجوهرية الخلافية. أكثر من ذلك، فان التوصل الي اتفاق بشأن القضايا والموضوعات الأقل اختلافاً، أمر من شأنه أن يعزز ثقة الطرفين بإمكان التوصل الي اتفاق أشمل فيما يتعلق بكل القضايا المدرجة في جدول الصراع والحل، وأن يفتح الطريق أمام مزيد من التقدم المتدرج، وأن يخلق أرضية يمكن البناء عليها لاستكمال الاتفاق المرغوب فيه.

الثانية تهدف الي الوصول الي اتفاق بشأن سلسلة من القضايا التي تقع في موقع القلب من هذا الصراع، وتشكل مادته الأساسية، أي تلك القضايا التي من دون التوصل الي حل لها، فانه من غير الممكن أبدأ إنهاء هذا الصراع. وقد حرصنا، ونحن نضع القواعد الأساسية لخطتنا التفاوضية هذه، علي أن نوجد علاقات مترابطة بين المرحلتين، مرحلة الاتفاق الجزئي الانتقالي الموقت، ومرحلة الاتفاق الشامل علي ما بنتا نسميه قضايا المرحلة النهائية، أو اتفاق الوضع النهائي المقدر له أن ينهي الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، وأن يفتح صفحة جديدة في حياة شعوب الشرق الأوسط.

وكنا شديد الحرص أيضاً علي ألا يؤدي أي اتفاق جزئي مرحلي الي الحاق أي اجحاف بقضايا الحل النهائي. وذلك كله انطلاقاً من خشية فلسطينية عميقة الجذور ازاء قيام اسرائيل بالتنصل من التزاماتها المدرجة في جدول أعمال المرحلة النهائية في المستقبل.

الحل المتدرج

بكلام آخر، فقد تم بناء هذه الاستراتيجية التفاوضية علي أساس مفهوم الحل المتدرج المتواصل الخطوات، واحدة بعد الأخرى، أي الحل الذي يفتح من جهة الطريق أماما لمراكمة الانجازات وتولي المسؤوليات، واحدة بعد الأخرى أيضاً، كما أنه يفتح من جهة أخرى طريقاً موازياً أمام اسرائيل لدفع استحقاقات الاتفاق مع الفلسطينيين علي نحو متدرج، وبصورة تلبي تحسباتها الأمنية المعقدة، وتيسر لها تقديم التنازلات، وخصوصاً أن مفهوم الحل المتدرج هذا كان استقر في الوعي السياسي الاسرائيلي العام منذ اتفاق كامب ديفيد مع مصر سنة 1978، وظل يتطور علي نحو بطيء، الي أن أصبح فيما بعد بمثابة عصا سحرية يمكن بها، ومن خلالها وحدها، التوصل الي أي حل أو اتفاق أو تسوية مرجوة مع الفلسطينيين علي وجه التحديد.

وبالتوازي مع مفهوم الحل المتدرج المستقر كلياً في الذهنية الاسرائيلية، توصلنا نحن، بدورنا، الي المفهوم نفسه مع بعض الاختلاف في مكوناته الأساسية. فمن جهة أولي، كنا ندرك تماماً مدي شدة التعقيدات التي آلت اليها القضية الوطنية الفلسطينية، ومدي عمق الخلل في الميزان الاستراتيجي القائم بيننا وبين اسرائيل، ناهيك عن خطورة عامل الزمن الذي أصبح، في الآونة الأخيرة، ضدنا كمنظمة وقضية، الأمر الذي كان لا مفر معه من القبول بمفهوم التدرج والخطوات الجزئية المترابطة، هذا المفهوم الذي بات معتمداً علي الصعيد الدولي منذ مؤتمر كامب ديفيد سنة 1978، ومقبولاً علي الصعيد الرسمي العربي، بعد ذلك، الأمر الذي جعله بمثابة حجر الأساس في كل جهد أو مبادرة أو خطة مقترحة لتسوية الأزمة القائمة، بما في ذلك المبادرة الامريكية التي عُقد علي أساسها مؤتمر مدريد سنة 1991.

وفوق ذلك كله، بدأنا نفتح آفاق أوسع من ذي قبل للحفاظ علي المكانة والحقوق والشرعية الفلسطينية، وادامة الكفاح الوطني، وفق قواعد اللعبة الجديدة، وبشروط ليست كلها من صنع أيدينا التي باتت مغلولة، أو قُل مثقلة بأغلال

الوضع الذاتي والأوضاع العربية والدولية الناجمة عن حرب الخليج الأولى، وهو ما اقتضي بالضرورة مقاربات فلسطينية جديدة ومختلفة، شكلاً ومضموناً، عن تلك المقاربات التي درجنا عليها فيما سبق من عمر الكفاح الوطني الطويل.

ولعل خير دليل علي الذهنية الجديدة التي ذهبنا بها الي النرويج هذه المرة، وعلي الرغبة التي لا ينقصها التصميم علي ضرورة تجاوز الاطار النظري، وانهاء تمارين الرياضة الفكرية التي سادت لقاءاتنا السابقة، هو الاقتراح الذي تقدمنا به في شأن مسألة الانسحاب من غزة أولاً، اذ قرّر قرارنا بأن نخرج من دائرة الشك والارتياب ونظرية المؤامرة، التي كثيراً ما تحكمت في المواقف الفلسطينية تاريخياً.

القدس العربي 2005/9/21

منع مشاركة حماس في الانتخابات سيُضر اسرائيل

يوحنا تسوريف

الانجازات المثيرة للانطباع التي سجلتها حماس في السنة الأخيرة ومظاهرات النصر التي تقودها في أنحاء القطاع والضفة منذ أكملت اسرائيل الانفصال، تثير مخاوف في الجانب الاسرائيلي من انتصار حماس في الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، والتي يفترض أن تُجري في كانون الثاني يناير 2006. حتى ان رئيس الحكومة ارييل شارون أوضح في زيارته للولايات المتحدة، أنه اذا ما مكّنت السلطة حماس من المشاركة في الانتخابات فان اسرائيل ستبذل كل جهد لمنع اقامتها.

هذا المطلب، بالرغم من انه يدفعه تقدير أمني، فهو يُعجل عملية تعزيز حماس ويضعف السلطة. ينظر اليه الجمهور الفلسطيني انه تدخل واضح في شؤونه الداخلية واجراء الهدف منه الدفاع عن سلطة فاسدة وتمكينها من متابعة الامساك بزمام السلطة، بشرط أن تتابع الفلق للمصالح الأمنية لاسرائيل.

لا يخدم التدخل الاسرائيلي مصالح اسرائيل. انه يدل علي تفكير محافظ فحواه انها ستتجح بقوة الطلب، والضغط أحادي الجانب أو متعدد الجنسيات، نتيجة تغيير التوجهات في المجتمع الفلسطيني. انها تتجاهل حقيقة أن الجمهور الفلسطيني معني بإشراك حماس في السلطة لانه يري أنها هي فقط التي ستحافظ علي طهارة قيمها وتضمن تقسيماً عادلاً لموارد السلطة.

أبو مازن، بالرغم من الثقة الكبيرة التي يمنحه إياها الجمهور وطريقه السياسي، يعاني من صورة القائد الضعيف، يصعب عليه أن يُعيد النظام الي حاله وأن يجري تحقيقاً داخلياً في فتح.

يبدو ان اسرائيل كانت ستحسن صنعا لو كانت أعلنت عن استعداد للتحدث وكل جهة فلسطينية سُنتخب انتخاباً ديمقراطياً علي شرط أن تتخلي عن كل أنواع العنف، بدل أن تطلب عدم إشراك حماس في الانتخابات. انها ستزيد بذلك المنافسة بين الحركتين وربما تُعجل ايضاً بالاصلاحات المطلوبة داخل فتح، التي يُنقَرُ قدامؤها تنفيراً منهجياً. قد يثير اجراء اسرائيل كهذا جدلاً فلسطينياً داخلياً، سيُطلب فيه الي حماس أن تُبين برامجها السياسية والاجتماعية وكيف ستستطيع أن تتجاهل وجود اسرائيل اذا كانت تريد تحقيقها. ستضطر حماس الي المنافسة مع ضغط عام، سيطلب اليها أن تكف عن الامساك بالعصا من طرفيها، وذلك بأن تشارك في السلطة وأن تحتفظ بقوة مسلحة تخصها ايضاً.

حتى اذا ما تحقق السيناريو المعقول، والذي ستحتل حماس فيه السلطة، فانها ستبدأ سلطتها من موقف قوة دون الحاجة للبرهنة علي أنها أفضل من سابقتها، في ساحة تغيرت فيها قواعد اللعبة. وإلا تفعل فانها ستتلقى ضربات صعبة من اسرائيل، وتبدو في نهاية الامر كمن أساءت وضع الجمهور.

هآرتس 2005/9/20

القدس العربي 2005/9/21

شارون: تفكيك الوحدة الإقليمية بين الضفة وغزة

حلمي موسى

في الوقت الذي تطالب فيه السلطة الفلسطينية إسرائيل بالشروع فوراً في مفاوضات الحل النهائي، تسعى الإدارة الأميركية إلى التركيز على الدولة الفلسطينية المؤقتة. ولكن إسرائيل تتطلع إلى الفصل بشكل تام بين الضفة والقطاع وتبرز فيها أصوات تدعو إلى إحياء الخيار الأردني. وبين هذا وذاك يعلن وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفان شالوم من منبر الأمم المتحدة يوم أمس أنه ليس لإسرائيل شريك في العملية السلمية.

وقد أبدى العديد من الدوائر الأميركية والأوروبية تحفظات حول المطلب الفلسطيني بالدخول فوراً في مفاوضات التسوية النهائية. وتشدد هذه الدوائر على أن المطروح اليوم هو " اختبار غزة " الذي ينبغي أن تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من إثبات سيطرتها على الوضع من نواحيه الأمنية والاقتصادية والسياسية. و فقط بعد ذلك يمكن التوجه نحو تنفيذ المراحل التالية من خريطة الطريق.

وتشكل فكرة اختبار غزة اليوم العائق الأساس أمام التقدم نحو المرحلة التالية. ورغم أن الأميركيين والأوروبيين لا ينفقون تماماً مع الإسرائيليين في التشديد على حرقية تنفيذ بنود المرحلة الأولى من خريطة الطريق، فإنهم يبحثون عن موقع وسط ما بين الفريقين، ولذلك يحاولون التأكيد على أن مرحلة ما بعد الفصل هي مرحلة فلسطينية بامتياز ينبغي فيها على السلطة الفلسطينية الرد على التحدي المائل في خطة الفصل. وذهب بعضهم إلى حد مطالبة السلطة بتشكيل حكومة جديدة تعبر عن قبول التحدي السلمي. وقد تعامل الكثير من المسؤولين الفلسطينيين بريبة مع هذا المطلب الذي يعني التلهي عملياً بإدارة قطاع غزة سيادياً من دون ربط ذلك بتحريك قضايا الضفة. ولذلك أكد مسؤولو السلطة مراراً أنهم لن يقبلوا الوقوع في إغراء الدولة الفلسطينية المؤقتة المتضمنة في خريطة الطريق.

وفي هذا المجال يرى المراسل السياسي لصحيفة هآرتس ألوف بن الذي رافق رئيس الحكومة الإسرائيلية في زيارته لنيويورك مؤخراً أن لدى إسرائيل مشروع تقسيم جديداً. ويعتبر بن أن شارون يبدأ عهد ما بعد الفصل بتهديد السلطة الفلسطينية بإحباط مشروعها لتنظيم انتخابات برلمانية جديدة إذا لم تشرع عملياً بتنفيذ البند الخاص بتفكيك البنى التحتية للإرهاب. وأشار إلى أن هذه هي الرسالة المركزية التي حملها شارون معه إلى الأمم المتحدة وكررها في كل لقاءاته السياسية والإعلامية.

واعتبر أن شارون بذلك يتحدى من خلال المطالبة بإبقاء حماس خارج الانتخابات مساعي الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأساسية لدمج الفصائل في اللعبة السياسية. وقد حاجج أبو مازن طوال الوقت في أن ذلك يقود إلى انخراط هذه القوى تدريجياً في نطاق " سلطة واحدة وقانون واحد وسلاح واحد ". ولكن شارون بهذه المطالبة يُدخل الإدارة الأميركية حسب بن في معضلة التردد بين قيمتين أساسيتين: رعاية الديمقراطية العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً، أو شن الحرب الحازمة ضد الإرهاب وفصائله.

ولاحظ بن أن مطالبة شارون هذه ترتبط بنظرته إلى جوهر " الكيان السياسي الفلسطيني وتزعزع الروابط بين شطريه: غزة والضفة ". ويشير بن إلى أن شارون، منذ طرح خطة الفصل، يبذل الجهد للتمييز بين الضفة والقطاع. وهو في ذلك يستخدم " الغلاف الجمركي " و " الممر الآمن " كورقة رابحة للقول بأن بوسع الفلسطينيين فعل ما يحلو لهم في غزة ولكن عليهم في الضفة الغربية القبول بالإملاءات الإسرائيلية.

ويكتب بن: من الواضح أن شارون يستخدم فصل الضفة عن غزة كورقة مساومة في علاقاته مع محمود عباس، وكعصا تكرر الفوقية الإسرائيلية حتى بعد الفصل. وواضح كذلك أنه يتنصل من البند المنسي في اتفاقات أوسلو والقائل ان الضفة وغزة هما وحدة إقليمية واحدة، ولكن سياسته المتتابعة والمنهجية تثير الشكوك بوجود شيء يتعدى التكتيك الجزري في مواجهة السلطة هنا. وثمة اعتقاد بأن أحداً ما يهيئ الأرضية لنظام جديد يحل محل فكرة إقامة الدولة الواحدة المشطورة الى قسمين: فلسطين الشرقية في الضفة وفلسطين الغربية في غزة.

ويوضح بن أن مسؤولين وشخصيات في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية يتحدثون عن تطلعهم إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل 1967 أي إشراف مصر على قطاع غزة وتولي الأردن مسؤولية الضفة الغربية. ويخلص إلى أنه كلما توطدت مكانة القطاع المتميزة عن الضفة ووجدت السلطة صعوبة في فرض إرادتها، ستجتذب هذه

الأفكار المزيد من التأييد والدعم في إسرائيل. وقد أصبح مطلوباً الآن إجراء نقاش جماهيري جدي حول ما إذا كان حل الدولتين قد مات بتنفيذ خطة الفصل أم لا.

وفي هذه الأثناء اتهم وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفان شالوم أمام الأمم المتحدة السلطة الفلسطينية بعدم التعاون مع إسرائيل في قضايا السلام. وقال: ليس لدينا شريك ملتزم مثلنا بحل النزاعات بيننا بالطرق السلمية ووفق مبادئ الديمقراطية والعالمية التي يركز إليها السلام. ومع ذلك فإن إسرائيل تولي أهمية كبيرة لتجسيد الفلسطينيين مسؤوليتهم هذه، والتي يحملون فيها مفتاح التقدم نحو السلام. وأضاف أن نقل المسؤولية في غزة يوفر للفلسطينيين فرصة أخذ مصيرهم بأيديهم. فهذه فرصة لن تظهر فقط أنهم راغبون في السيطرة وإنما كذلك أنهم مستعدون وقادرون على فعل ذلك. ونحن نأمل أن تشكل غزة نموذجاً يظهر أن السلطة الفلسطينية قادرة على بناء مجتمع ناجح، ديموقراطي يتطلع إلى السلام

السفير 2005/9/21

شارون والانتخابات الفلسطينية

علي الجرباوي

لماذا يطلق شارون أثناء حضوره اجتماع الجمعية العمومية في نيويورك تصريحه الصحافي المدوي بأنه سيعمل على إعاقة إجراء الانتخابات الفلسطينية في الضفة إن شاركت فيها حركة حماس؟ يبدو أن لشارون الآن مآربين أساسيين. الأول يتلخص بتكريس فصل الضفة عن القطاع من أجل فرض حل «الدولة الفلسطينية المرغبة» على الفلسطينيين والعالم. فشارون يعارض مشاركة حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية في الضفة، لكنه لا يمانع بمشاركتها في قطاع غزة، باعتبار أن للقطاع الآن - من وجهة نظره - مكانة قانونية مختلفة عن الضفة. ما يدل على ذلك أن شارون لا يعارض مشاركة حماس في الانتخابات الفلسطينية على أسس مبدئية، كاعتبارها ما يُطلق عليه تعبير منظمة إرهابية، وذلك كونه لا يضغط باتجاه إخراجها من المسرح السياسي الفلسطيني بالكامل، وإنما يريد الآن فقط حصر وجودها السياسي في قطاع غزة. وبالتالي فإن الانتخابات الفلسطينية تتحول بالنسبة الى شارون من انتخابات عامة وشاملة إلى انتخابات مُجزأة إلى جزئين: واقع الضفة شيء وقطاع غزة شيء آخر.

ما الذي يرمي إليه شارون من وراء ذلك؟ يمكن القول إن شارون استنتج متأخراً ما توصل إليه بيريز، ومن ثم رابين، قبل ذلك بسنوات، ومفاده أن أهم خطر يواجه مستقبل الدولة العبرية هو العامل الديموغرافي الناجم عن استمرار عدم تحديد المكانة القانونية لمنطقة الضفة والقطاع (ومواطنيها الفلسطينيين المتكاثرين بغزارة) الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي المديد (لا هي مضمومة ولا هي مفصولة). وتولدت لديه قناعة ترسخت مع الوقت بأنه لا يمكن الاحتفاظ بكل الأرض المحتلة إلا مع كل سكانها، لعدم إمكان تنفيذ ترحيلهم عنها عبر ما يسمى إسرائيلياً بـ الترانسفير. وأصبح الحل المُمكن لشارون يتمثل بالانتقائية: الاحتفاظ ما أمكن بأكثر مساحة من الأرض الفلسطينية وضما لإسرائيل، والتخلص من البقايا المكتنزة بالفلسطينيين. ومن هنا جاءت خطته لـ «الإنسحاب أحادي الجانب» من القطاع. فإعادة الانتشار من القطاع تعني لشارون التخلص من التبعية القانونية عن 1.4 مليون فلسطيني من خلال إخلاء 1 في المئة من مساحة فلسطين الإجمالية. وبما أن إسرائيل بمُجملها مهتمة بالاحتفاظ بأقصى مساحة من الضفة فإن إقامة الجدار القاسم لها والمُحيط بـ «القدس الكبرى» يحشر الوجود الفلسطيني في الضفة في كانتونات مقلصة ومنفصلة عن بعضها. ولأن حل القضية الفلسطينية والتوصل إلى تسوية سياسية للصراع أصبح يتطلب من وجهة النظر الدولية (حتى برأي بوش) إقامة دولة فلسطينية، فإن اهتمام شارون الذي اضطر لمسايرة ذلك أصبح منصباً من الناحية العملية على تحديد معالم هذه الدولة المرتقبة، جغرافياً وقانونياً. يريد شارون، وبيريز إلى جانبه، إقامة دولة فلسطينية مُرغبة تتشكل من قسمين: قطاع غزة الذي سيكون في نهاية المطاف تحت السيادة الفلسطينية (مع ضوابط رقابية إسرائيلية على المعابر المختلفة)، والكانتونات الفلسطينية في الضفة التي ستصبح تحت سيطرة، وليس سيادة، الجزء السيادي من الدولة الفلسطينية المتمثل بالقطاع. وسيُنظر

إسرائيلياً في حينه الى كيفية ربط القسمين بما يحقق تثبيت واستمرار هذا التمايز القانوني بين هاتين المنطقتين الجغرافيتين، والذي سيقف إسرائيل من حتمية التحول إلى دولة ثنائية القومية وخسارة الأغلبية اليهودية فيها. من هذا المنطلق يريد شارون أن يكرّس الآن فصل الضفة عن القطاع في الذهنية الدولية، والتعامل مع الضفة بطريقة مختلفة نوعياً عن تعامله مع القطاع. وبالتالي، يأتي تصريحه حول حركة حماس في هذا السياق: لا ضير من مشاركتها في الانتخابات في القطاع، ولكن لا يريد مشاركتها في الانتخابات نفسها في الضفة. تباين ذكي يخفي خطراً قادمًا يجب التنبيه له.

أما الهدف الثاني لشارون، والذي ينبع من الأول ويستهدف تثبيت التمايز بين الضفة والقطاع بهدف إثبات وتثبيت الضرورة الإسرائيلية للاحتفاظ بغالبية الضفة وعدم التنازل عن السيادة عن الكانتونات الفلسطينية التي ستصبح مستقبلاً جزءاً من الدولة الفلسطينية، فهو استمرار تخريب الإمكانية الفلسطينية بتطوير القدرة الذاتية المُقنعة للعالم بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، خصوصاً عن الضفة والقدس الشرقية. من هنا يجب أن يُقرأ تصريح شارون بخصوص عدم مشاركة حماس في الانتخابات في الضفة في هذا السياق، فغرضه إثارة الבלبله في الصفوف الفلسطينية داخلياً وإحراج السُلطة مع حماس داخلياً ومع المجتمع الدولي خارجياً. والأهم من ذلك هو الاستمرار بمحاولة إفشال أية إمكانية لترتيب الأوضاع الفلسطينية الداخلية.

كما هو معلوم، فإن الأوضاع الفلسطينية الداخلية تعاني من تراكم قصور في مجالات عدّة، ومن سلبيات لا حصر لها. ويعاني الوضع الفلسطيني العام حالياً من نقشي حالة فساد إداري وتسيّب مالي وانفلات أمني وصلت معه البلاد لأن تُصبح مثاراً للقلق والحسرة الفلسطينية والتندر الخارجي. وبعد إعادة الانتشار من القطاع استطاع شارون أن يبيّن في الأوساط الدولية أن الفلسطينيين يواجهون الآن الامتحان الأهم في حياتهم، وأن يُشيع بصورة أولية أنهم يفشلون في الأداء بحيث لا يمكن التعويل عليهم في الحفاظ على استقرار المنطقة. والاستنتاج الأولي هو أن إسرائيل لا تستطيع في المستقبل أن تسلم أمنها للفلسطينيين في الضفة، وبالتالي فإنها بحاجة للاحتفاظ بأكبر مساحة منها تحت سيادتها، ضماناً لأمنها واستقرارها، بل ووجودها المصيري أيضاً.

ليس خافياً على أحد من الفلسطينيين أن سبب المعاناة الفلسطينية الداخلية هو ليس الفساد الإداري والتسيّب المالي والانفلات الأمني، فهذه هي النتائج وليس الأسباب، وإنما السبب يكمن بالأساس في أزمة النظام السياسي الفلسطيني الذي نشأ بعد اتفاق أوسلو. هذا النظام السياسي جاء استحوادياً يقوم على وجود حزب حاكم مستأثر بالسُلطة ومقصياً لغيره. بالتالي لم يكن هناك أية إمكانية حقيقية لوجود آليات مساءلة ومُحاسبة فعلية وفاعلة، إذ لم يوجد في الواقع فصل للسلطات، وتحكمت السُلطة التنفيذية بالتشريعية، وسيطر رأس الهرم التنفيذي على الكل الفلسطيني، ونشأت مراكز قوى استأثرت بما استطاعت جراًء مدى قُربها من الرئيس.

من المؤكد أن مدخل إصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني هو سياسي، يتمثل بإنهاء الأزمة التي يُعاني منها النظام السياسي الفلسطيني. وهذا الإنهاء يتطلب فتح باب المُشاركة السياسية الحقيقية والفعالة في الحياة السياسية الفلسطينية، وذلك لن يتم إلا بإجراء انتخابات عامة حرّة ونزيهة تُشكل البوابة الرئيسية لتحقيق هذه المُشاركة. إن تم ذلك وأصبح هناك مجلس تشريعي يتشكل من كتل برلمانية تبدأ بالمساءلة والمُحاسبة الجادة، فإن الوضع الإداري والمالي والأمني الفلسطيني سيبدأ بالتحول الإيجابي. بالتأكيد لا يُريد شارون تحقيق هذه الإمكانية للفلسطينيين، بل يُريد إعاقتها، وتصريحه حول عدم مشاركة حماس في الانتخابات يأتي لتخريب إجرائها، وإن لم تُجرى الانتخابات فإن الوضع الفلسطيني لن ينصلح، بل بالتأكيد سيُسوء، وهذا يصبّ في مصلحة شارون ومُخطّطه لفرض أسس التسوية السياسية.

على الفلسطينيين التنبيه إلى أهداف شارون، وعليهم إفشالها. المُهم أن يفهم الفلسطينيون المغزى وأن لا تحوّل مُحامكاتهم الداخلية دون رؤية المصلحة الوطنية العامة.

الحياة 2005/9/21



_____:



2005/9/13